



The Evolution of Economic Intelligence in the Digital Age: A Historical and Analytical Study

Idris Emhammed Ahmed Mohammed*

Department of Public Administration, Faculty of Economics and Political Science, Bani
Waleed University, Bani Waleed, Libya

تطور الذكاء الاقتصادي في العصر الرقمي: دراسة تاريخية وتحليلية

*إدريس احمد محمد

قسم الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بنى وليد ، بنى وليد، ليبيا

*Corresponding author: al.baca.87@hotmail.com

Received: September 24, 2025 | Accepted: December 04, 2025 | Published: December 16, 2025

Abstract:

This research aims to introduce economic intelligence as a strategic tool that enhances the ability of institutions and states to compete in dynamic political, economic, and social environments. The study begins with a historical foundation of economic intelligence, reviewing the evolution of its concept since its inception and highlighting its growing importance in the digital age.

It also examines the multiple definitions of economic intelligence found in academic literature and public discourse, in addition to clarifying its levels and stages. The research contributes to a deeper understanding of economic intelligence as a means of strengthening institutional capacity and achieving sustainable development within complex competitive environments. Such outcomes can only be realized through the adoption of digital systems and tools that provide a high degree of technological capability, alongside continuous monitoring of both internal and external environments.

Furthermore, the study explains the benefits of applying economic intelligence within institutions operating in dynamic and collaborative technological environments. It enables users to manage knowledge assets through systematic collection and secure storage of strategic information, while also monitoring potential future threats by observing the institutional environment and analyzing competitors in the market. This process includes identifying strengths and weaknesses and ultimately building an appropriate strategy that allows the entity—whether a state, organization, or institution—to achieve its strategic objective.

Keywords: Economic Intelligence, Strategic Foresight, Business Intelligence, Competitive Advantage, Knowledge Management, Information Protection.

الملخص

يهدف هذا البحث إلى التعريف بالذكاء الاقتصادي، كأداة إستراتيجية تعزز من قدرة المؤسسات والدول على التنافس في بيئات سياسية واقتصادية واجتماعية متغيرة، يبدأ البحث بالتأصيل التاريخي للذكاء الاقتصادي، مستعرضاً تطور مفهوم الذكاء الاقتصادي منذ نشأته، وصولاً إلى تزايد أهميته في العصر الرقمي.

كما يتناول البحث التعاريفات المتعددة للذكاء الاقتصادي، التي وردت في أدبيات الذكاء الاقتصادي، في سياق استخدام المصطلح في المجال الأكاديمي من جهة، وفي الحياة العامة من جهة أخرى، بالإضافة إلى بيان مستويات الذكاء الاقتصادي ومراحله.

كما يساهم البحث في فهم أعمق الذكاء الاقتصادي كوسيلة لتعزيز قدرة المؤسسة وتحقيقها للتنمية المستدامة، في ظل المتغيرات البيئية التنافسية المعاقة، والتي لا تتأثر إلا بتنبئها لوسائل وأنظمة رقمية تتحقق لها درجة عالية من التقنية، مع اسمرار الرصد والمتابعة الدائمة، للبيئة المحاطة للمؤسسة على المستويين: الداخلي والخارجي.

فضلاً عن بيان ما تتحققه تطبيقات الذكاء الاقتصادي للمؤسسة، في ظل بيئه تقنية ديناميكية جماعية ببناء متطرفة، إذ تمكن المستخدم من التحكم في الإرث المعرفي عبر جمع وتخزين محكم للمعلومات الإستراتيجية، بالإضافة إلى رصد التهديدات

المستقبلية المحتملة، من خلال مراقبة البيئة للمؤسسة، والبحث في كل ما يتعلق بشأن منافسيها في السوق وتوفيره. مع تحديد نقاط الضعف والقوة، وصولاً إلى بناء إستراتيجية مناسبة، تمكن الجهة المستخدمة سواء كانت الدولة، أم المنظمة، أم المؤسسة، من تحقيق أهدافها الإستراتيجية.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاقتصادي، اليقظة الاستراتيجية، ذكاء الأعمال، الميزة التنافسية، إدارة المعرفة، حماية المعلومات.

المقدمة:

من خلال الدراسة والبحث في جذور الذكاء الاقتصادي وتطوراته التاريخية وتعريفاته الأكاديمية، تبين للباحث بأن الجذور التاريخية للذكاء ترجع إلى العصور ما قبل التاريخ، حيث وظفه الإنسان في حياته اليومية منذ الأزل، وذلك لكي يتمكن من التأقلم مع أقرانه والبيئة التي يعيش فيها، فضلاً عن استخدامه للذكاء التنافسي كممارسة، وذلك في مجال العمل بأنواعه، كالتجارة والمبادرات التجارية البرية والبحرية، وفي الحروب كما جاء في كتاب (فن الحرب) للكاتب الصيني: صن تزو، الصادر خلال الفترة 500 ق.م، الذي تحدث فيه عن أهمية الذكاء في الحرب، وكتاب (احتراف استراتيجيات الحرب) في 220 ق.م، لمواطنه: الجنرال كونغ مينغ...، وغيرها من أدبيات التطور التاريخي، وتأصيل الذكاء، التي تتحدث عن مرحلة ما قبل التاريخ، حيث عرف فيها الذكاء الإنساني بالمارسة، وهي لاشك مرحلة سابقة لظهور الذكاء الاقتصادي (النظري)، ذو النماذج الاقتصادية الحديثة، والتي أكدت أن فكرة الذكاء الاقتصادي ظهرت، واستخدمت أولاً في نظام الاستخبارات العسكرية في بريطانيا في سنة 1870م، ثم تحول من الذكاء العسكري، إلى الذكاء التقني التسويقي، ثم إلى الذكاء في الأعمال. كما ظهر الذكاء الاقتصادي في اليابان في 1949-1950م، حيث كان الأساس هو الذكاء العسكري، كما استخدم الذكاء الاقتصادي لاحقاً في كل من: الولايات المتحدة والصين، وفرنسا، وألمانيا وروسيا، وغيرها من الدول الصناعية المتقدمة.

هذا على مستوى أهم الدول التي ظهر فيها بداية استخدام الذكاء الاقتصادي، أما على مستوى الأفراد، رصدت أدبيات الذكاء الاقتصادي العديد من الكتاب والباحثين الذين كان لهم السبق في تناول هذا النظم بالدراسة والتحليل، أمثل: Luhn (f.j.agUILAR) و Wilensky Harold (على سبيل المثال لا الحصر). هذا وقد التوصل الباحث في نهاية هذا البحث، إلى أن الذكاء الاقتصادي ظهر وزاد توسيع انتشاره في العالم بسبب التوسع الرقمي، بالإضافة إلى عوامل أخرى تزامنت معًا لتشكل حالة جديدة من الانفتاح والتوحيد القسري بين أجزاء العالم، فضلاً عن إحلال الاختراق الثقافي والمعلوماتي.

الإطار المنهجي والإجرائي للبحث:

أولاً-مشكلة البحث:

أصبح مؤخرًا نظام الذكاء الاقتصادي يشكل أحد الاهتمامات والخيارات الضرورية في كل العلوم بما فيها علوم الاقتصاد والعلوم السياسية، إن لم يكن من الأمور الحتمية لتحقيق البقاء، والمحافظة على الاستمرارية للمؤسسة الحكومية والخاصة، حيث يساعدها نظام الذكاء الاقتصادي على الاستفادة من المعرفة والخبرات، بشكل مثير.

كما يعد استخدام هذا النظام من بين ركائز ووسائل الاقتصاد المفتوح والمعلوم الناجحة، لما يمثله الذكاء الاقتصادي الرقمي اليوم، كأحد أهم الأنظمة المعلوماتية التي توفر للمؤسسة على المستويين المحلي والدولي، ما تحتاجه من بنك معلومات (دقيقة ومناسبة)، حول بيئتها الداخلية ومحيطها الخارجي، إضافة إلى أنه يمثل أهم المواضيع في مجال العمل الإداري، إذ يعد من أكثر التطبيقات الإدارية الحديثة والرائدة للمؤسسة من جهة، وللدول من جهة ثانية. وتأسيساً على ما سبق ذكره، يمكن صياغة إشكالية هذا البحث حول التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو الذكاء الاقتصادي؟، ويتفرع عن السؤال الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية نذكر منها: ما هي جذور الذكاء الاقتصادي؟. وما هي أهم الفروق الجوهرية بين الذكاء الاقتصادي وبعض المصطلحات المتشابهة له كالذكاء الصناعي (الاصطناعي التوليدي)؟، والذكاء التنافسي، وذكاء الأعمال.

ثانياً-فرضية الدراسة:

تقوم فرضية هذا البحث على الفرضيات الرئيسية الآتية:

1. الذكاء الاقتصادي على الرغم من أن استخدامه والعمل به غير ظاهر وبارز للعيان بمفهومه العلمي الأكاديمي إلا في الآونة الأخيرة، إلا إن بعض قواعده كانت موجودة ومطبقة فعلياً في بعض النظم الإدارية منذ أمد، على مستوى الإدارة بالدولة، وعلى مستوى المؤسسة أو المنظمة...، ولو بشكل ضعيف وجزئي غير متكامل.
2. يسهم الذكاء الاقتصادي في تحقيق القدرة التنافسية، للمؤسسة الاقتصادية.
3. يعد الذكاء الاقتصادي أداة للتطور والإبداع خصوصاً في منظمات الأعمال.

ثالثاً-أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث بأنه يتناول بالدراسة والتحليل، موضوعاً من أهم الموضوعات المتعلقة بإعطاء نظرة توصل وتؤرخ لنشأة وتطور الذكاء الاقتصادي وتطوره ب مختلف مفاهيمه ومصطلحاته، مع بيان مستوياته، ومراحله، حيث يكتسب الموضوع أهميته من خلال النقاط التالية:

1. يعد العمل بنظام الذكاء الاقتصادي من أبرز الأنظمة الإدارية الحديثة التي ظهرت خلال السنوات القليلة الماضية (أكاديمياً)، خصوصاً في بعض الدول العربية، نظراً للاهتمام المتزايد بالمعلومة، ولتعاظم دور المعرفة في اقتصاديات الدول، بل يعد النظام الأفضل الذي يتماشى مع التطورات الهائلة والسريعة في كل النواحي الحياتية، لذا تسعى مؤخرًا العديد من الإدارات والمؤسسات: الكبيرة، المتوسطة، الصغيرة، إلى التنبية إليه والعمل به.
2. التعرف على أهمية تطبيق نظام الذكاء الاقتصادي في عصر الرقمنة، مع توجيه أنظار القيادات العليا في الدول، والإدارات العامة، والمنظمات، والمؤسسات والشركات (الحكومية والخاصة) لأهميته كنظام إداري حديث، وكأداة داعمة للتطور والتنافسية.
3. لاشك أن دراسة الذكاء الاقتصادي في العصر الرقمي، قد يكونا حظياً بنوع من الاهتمام في وسائل الإعلام أو النشر، والإنترنت، لكن دراسته أكاديمياً لم يحظ بالقدر الكاف من الاهتمام، والبحث والدراسة من قبل الباحثين الأكاديميين، مما يجعل البحث والدراسة في هذا الموضوع يمثل إسهاماً متواضعاً لإثراء التراكم النظري في مكتبات الجامعات، ولفتح أبواب المعرفة العامة أمام كل المهتمين بأدبيات هذا الموضوع.

رابعاً-أهداف البحث:

توخت هذه الدراسة البحثية إلى تحقيق هدف رئيس، تمثل في تقديم التأصيل التاريخي للذكاء الاقتصادي وبيان جذوره ومراحل تطوره، وعلاقته ببعض أنواع الذكاء الأخرى، ولتحقيق هذا الهدف تم صياغة الأهداف الفرعية التالية:

1. استجلاء الغموض المحيط بماهية الذكاء الاقتصادي، بتوضيح مفهومه، وخصائصه وعناصره وأبعاده.
2. إبراز أهم المفاهيم المتعلقة بنظام الذكاء الاقتصادي، ومستوياته، ومراحله، ومكوناته.

خامساً-منهجية البحث :

يعتمد هذا البحث في منهجه على عدد من المناهج المتداخلة، وذلك في ضوء ما يتاسب وموضوع البحث.

لذا فإنه يتراءى للباحث استخدام أكثر من منهج علمي، نظراً لكثرة جوانب الموضوع وتشعبها، وبهذا سيتم استخدام المنهج التحليلي، والمنهج الوصفي التاريخي.

سادساً-المصطلحات المستخدمة:

تستخدم الدراسة البحثية عدة مصطلحات أهمها:

1-الذكاء الاقتصادي :

يعد الذكاء الاقتصادي من أكثر المصطلحات والمفاهيم الفكرية، الذي أصبح مؤخراً يحظى باهتمام الباحثين والإداريين في مجال تحسين وتطوير الأداء الإنتاجي والخدمي، في مختلف المنظمات والمؤسسات المعلوماتية والاقتصادية، وهو: نظام معلوماتي يعمل على السيطرة والتحكم في المعلومة، عن طريق (جمعها وتحليلها بطرق قانونية)، من أجل استغلالها في اتخاذ القرارات الإستراتيجية والتكتيكية للمعلومات المناسبة، في الوقت المناسب؛ إضافة إلى إدارة المعرفة، والمقاربة المرجعية، وحماية الإرث المعلوماتي للمؤسسة، والتأثير على محيتها الخارجي.

2-الذكاء التناصي:

هو نظام يقوم على جمع المعلومات، وفق التبادلات القانونية والأخلاقية. وهو ما جعل المؤسسة الاقتصادية توصف أحياناً بالمؤسسة الذكية، متى اعتمدت على العمل الرقمي الذكي؟، المتمثل في التحليل والمعرفة الإدارية.

3- ذكاء الأعمال والذكاء الاصطناعي:

نظام ذكيان يعتمدان على جمع وتحليل البيانات من مختلف المصادر، لتقديم رؤى تعمل على تحسين كفاءة الأداء في المؤسسة، وتقليل المخاطر. كما يستخدم الذكاء الاصطناعي في تقنيات التعلم الآلي ويعتمد على محاكاة الآلة، بمعنى قدرة الأنظمة الحاسوبية على محاكاة القدرات العقلية البشرية، كما يعتمد أيضاً على تكنولوجيا الخوارزميات التي تمكن الآلات من إظهار القدرات التحليلية، التي تفوق قدرات الإنسان في الاستدلال، والتفكير المنطقي، كالتعرف على الكلام والصور، وحل المشكلات بسرعة فائقة، بل يقوم بالتنبؤ بالأوضاع والحوادث المستقبلية؛ كما يقوم باتخاذ القرارات التلقائية، بناء على الأنماط والاتجاهات الفورية بشكل استباقي.

4- الذكاء الصناعي:

هو علم يعتمد على تطبيق التكنولوجيا القائم على أجهزة اشتشار انترنت الأشياء(IoT) وتحليل البيانات الكبيرة، لتحسين الكفاءة الإنتاجية في القطاع الصناعي وتطوير الخطوط الإنتاجية في المصانع، والتقليل من الهدر فيها، وتوقع الأعطال قبل وقوعها من خلال التحكم التلقائي وتحليل البيانات.

5-الذكاء الاصطناعي التوليدى:

هو علم حديث أيضاً، يستخدم في توجيه التكنولوجيا لتصبح أداة فاعلة، لدعم الإمكانيات والابتكارات البشرية لا تقويضها.

المطلب الأول: مقاربة تاريخية- التأصيل النظري للذكاء الاقتصادي وتطوره

أولاً-مقاربة تاريخية:

لتسلیط الضوء على نظام الذكاء الاقتصادي، وبيان أهمية استخداماته كإحدى الآليات حديثة النشأة، لابد من الحديث أولاً عن تأصيله التاريخي وبيان جذوره في مقاربة تاريخية موجزة، ثم بيان أهم تعریفاتته. بعد أن أصبح الآن أحد الخيارات الضرورية، إن لم يكن الحتمية لتطور وتقدير الإدارات العامة للدولة ومؤسساتها الاقتصادية، على الصعيدين العام والخاص بأنواعها المختلفة الإنتاجية والخدمية. إذ يرى عدد من الباحثين في أدبيات الذكاء الاقتصادي بأن الذكاء الاقتصادي (I,Intelligence Economique)، يرجع في بدايته الأولى، إلى الجذور الأولى لنشأة نظم الاستخبارات في مجال منظمات الأعمال، إذ إن " شبكات عمل الاستخبارات منذ عصور ماضية كانت تتركز في المجال العسكري السري الذي يعتمد على تحصيل المعلومة ثم تحليلها، وبعد ذلك يتم استغلالها في المعركة" (الدليمي, 2008، ص8) ضد القوات العسكرية الخصم...، بما فيها الحرب العالمية الأولى ثم الثانية، التي دشنـت فيها بدايات تقنيات التحليل واستخدم أول جهاز حاسوب. إضافة إلى استخدامات عمليات التجسس التكنولوجي لجمع الاستخبارات، بما يسد حاجة متذدي القرار والمستفيدين من هذه المعلومات. والجدير بالذكر استخدام الذكاء الاقتصادي بعد الحرب

العالمية الثانية، بشكل واسع بعد أن انحصر المحور الأساسي لبنية النظام العالمي، وانتقل من الثانية القطبية إلى الأحادية القطبية بز عامة الولايات المتحدة الأمريكية. (الطالب وأخرون، 2009، ص47)

ثانياً- التأصيل النظري للذكاء الاقتصادي وتطوره:

نشأت ثقافة الذكاء البريطاني ووُجِدَت جذورها منذ تطور إمبراطوريتها الاستعمارية، إذ أن الذكاء الاقتصادي نابع من الفكر العسكري، من أجل "اكتشاف نقاط قوة، وضعف الخصم، وتحليلها من أجل الاستعداد الجيد لمواجهته"، وبريطانيا خلال فترة استعمارها كانت تحصل على معلوماتها عن منطقة البحر المتوسط" (larivet sophie 2011,p6) وغير ذلك من أسرارها من البندقية، أي: برزت فكرة الذكاء الاقتصادي مع البدايات الأولى لنظام الاستخارات الاقتصادية. كما سبق ذكره، وتشير بعض أدبيات الذكاء الاقتصادي إلى أنه ظهر بالتحديد في عام 1870م، من الرابع الأخير من القرن التاسع عشر ببريطانيا، ثم تطور على مراحل من: الذكاء العسكري، إلى الذكاء التسويقي، إلى ذكاء الأعمال في بريطانيا أولًا. والتي يعزى لها أيضاً السبق في استخدامه، لكونها كانت تمثل القوى العظمى الأولى خلال الثورة الصناعية. فضلاً على احتكارها، ولمدة تزيد على نصف قرن للبترول والمناجم المعدنية، في عدد من الدول كإيران، وغيرها من دول العالم الثالث، نتيجة حاجتها للخدمات المعلوماتية الاستشاراتية آنذاك. (طبوش وزعوط، 2015، ص5)

فهي إذا تعد أول من سعت للبحث فيه واستخدمته في قراراتها العسكرية، بل أول من استعملته في المعاملات الإدارية، وبما يعرف باقتصاد المعرفة (الزعبي، ص32)

إذ شكل جزءاً مهماً من اقتصاد السوق، بينما نسب الباحث: (Fernand braudel) فكرة الذكاء الاقتصادي إلى أنها نشأت مع ظهور اقتصاد السوق، وأن بداية المنافسة والتجسس الاقتصادي (I,Esponnaqe Economique) تمثلت في الهجمات التجارية بين المدن في شمال إيطاليا والمدن التجارية في فلندة، الذي بلور أرضيه جديدة لعلاقات اقتصادية داخلية وخارجية للمؤسسة الاقتصادية، ولقد حظي الذكاء الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق باهتمام كبير منذ أن بدأ يفرض نفسه كموضوع للبحث، إلا أنه اتسم بلبس كبير، نظراً لتنوع المصطلحات المستعملة من: يقطة إستراتيجية، إلى ذكاء استراتيجي، أو ذكاء تنافسي أو ذكاء اقتصادي. (بو خمخ، ومصباح، 2010، ص 10)

بينما يرى آخرون: أن الذكاء الاقتصادي كان مصدره الأساس الذكاء العسكري، كما سبق ذكره إذ ثم تطور مفهومه عام 1949م، باليابان بعد أن قام كبار القادة العسكريين اليابانيين بتأسيس وزارة التجارة الدولية والصناعة اليابانية (mItI)، التي يرجع لها السبق في تطوير نظام الذكاء الاقتصادي في اليابان، وفي عام 1950م، اعتمد كأساس للمعرفة، والقاعدة الأولى للمعلومات في المعاملات الإدارية على مستوى الدولة، وبذلك تعد اليابان أيضاً، من الدول الأولى التي استخدمت نظام الذكاء الاقتصادي في تبادل المعلومات، وكأساس رئيس لتطويره. كذلك اعتمدته منظمة التجارة الخارجية اليابانية (getro) هي الأخرى في عام 1958م، لإنشاء الاقتصاد الياباني آنذاك، اعتماداً مطلقاً في جل استخداماتها وتبادلها المعلوماتي. (larivet sophie, 2011,13-15)

ومع نهاية الخمسينيات من القرن الماضي، وبالآخر في: 1958- 1959م، اعتبر الباحث: (luhn) الذكاء الاقتصادي، نظام اتصال يستخدم لتوجيه الأعمال، وهو يعد أحد رواد علوم المعلومات، وأول من استخدم مصطلح الذكاء الاقتصادي. (فيلي، 2014، ص14-15)

كما قام الألماني: (H.p.luhan) أحد مهندسي شركة IBM الذكاء الاقتصادي في ميدان الأعمال، بتعريفه وذكره في مقال نشرة في السنة نفسها، والذي جمع فيه ما بين الاستغلال والنشاط الاقتصادي.- (Intelligence1994,p23)

بينما يرى فريق آخر من الباحثين بأن: (f.j.aguilar) (I.ansoff) أول من تحدثاً عن مفهوم الذكاء الاقتصادي؛ معللين ذلك بأن الأول يرجع إليه الفضل في تطوير فكرة اليقطة المعممة على بيئة المؤسسة في سنة 1963م، بينما يرجع الفضل للأخر في كونه، أول من سلط الضوء على المعلومات في سنة 1967م، وعلى قرارات التخطيط الاقتصادي، لاسيمما موضوع الإشارات الضعيفة.

كما يعد الباحث وعالم الاجتماع الأمريكي: هارولد ويلنسكي (wilensky Harold) أول من عرف الذكاء الاقتصادي في السنة ذاتها، حيث عمل في سنة 1967م، على إجراء تحليلات حول الذكاء الاقتصادي، ثم عرض في كتابه *organisationnelle Lintelligence* (الذكاء التنظيمي) الصادر في سنة 1968م، مفهوماً جديداً للذكاء الاقتصادي، واصفاً إياه بأنه يمثل نشاط إنتاج المعرفة التي تخدم الأهداف الاقتصادية والإستراتيجية للمنظمة، وأنه "عملية جمع، معالجة، ترجمة وإيصال المعلومة التقنية والسياسية التي تسمح باتخاذ القرارات". (ميلى ودغفل، 2014، ص3) بحيث تكون قد "تم تجميعها وإنراجها في إطار قانوني ومن مصادر معروفة" (larivet sophie,2012,p6) لتشمل عملية تجميع وترجمة للمعلومات التقنية معاً. بينما شهدت الولايات المتحدة الأمريكية في الثمانينيات عولمة الأسواق، والتطور الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات، مما جعلها تتخذ خطوات تنظيمية لدعم العمل الدولي للمؤسسات، وليس لها M. porter في مفهوم الذكاء الاقتصادي بشكل كبير. كما قام (الو. م. أ) في عام 1980م، بتطوير مفهوم الذكاء التنافسي، إلى ذكاء الأعمال (بالو. م. أ). ومع هذا حرصت الأدبيات الأمريكية في هذا المجال، على تقضيل استخدام مصطلح الذكاء التسويقي، ومصطلح الذكاء الاقتصادي، وذلك على امتداد الفترة الماضية التي كانت لها صلة بنظم المعلومات التجارية، وفي نهاية 1980م، كان الظهور الأول لمفهوم اليقظة في فرنسا، بينما شهدت في بداية التسعينيات بداية ظهور الذكاء الاقتصادي، وفي 1990م، عرفت مفهوم الذكاء الاقتصادي، أما في 1992م، كان الترسير الرسمي لنظام الذكاء الاقتصادي فيها. حيث "أنشأت وكالة نشر المعلومات التكنولوجية التي تهدف إلى تقديم مساعدة تشغيلية وحماية النمو الدولي للمؤسسة الفرنسية" (Intelligence 1994,p23).

وفي 1994م، شهدت فرنسا أول تعريف عملي للذكاء الاقتصادي، من خلال تقرير مجموعة العمل في المحافظة العامة للتخطيط بفرنسا، كما نشر مارتر هنري martre Henri في تقريره بعنوان: (*intelligence economique et strategie des enterprise*), الصادر في السنة ذاتها 1994م، معرفاً إياه بأنه "مجموعة الأعمال المرتبطة بالبحث، ومعالجة وبث المعلومة المفيدة للمتعاملين والفاعلين الاقتصاديين" (ميلى ودغفل، ص3) من خلال لجنة الذكاء الاقتصادي وإستراتيجية المؤسسة الفرنسية، والذي يعد أول ظهور لمفهوم الذكاء الاقتصادي في فرنسا، ويعد بمثابة أول الكتابات والقرارات التي صدرت في بيئه الأعمال آنذاك، حول مفهوم الذكاء الاقتصادي، الداعي إلى ضرورة الاعتماد على استخدام نظام الذكاء الاقتصادي، المعتمد على (البحث عن المعلومات ومعالجتها بالشكل الذي يجعلها مفيدة، ومن ثم تبليغها للأطراف المسئولة)، من أجل تطوير النشاط الاقتصادي في فرنسا، والاهتمام بتتنافسية المؤسسة الاقتصادية الفرنسية (الإنتاجية الخدمية)، والذي اعتمد أيضاً كأساس نظري وكتخصص وممارسة. وفي 2002م ادمج الباحث: (minefi) مفهوم الدفاع الاقتصادي ضمن الذكاء الاقتصادي (larivet sophie,2012,p6)

وفي نهاية ديسمبر من عام 2003م، وبواسطة مرسوم قانوني، عين: (Jacques) مسؤولاً أعلى للذكاء الاقتصادي في السكريتارية العامة للدفاع الوطني الفرنسي، وذلك "لتمتعه (بتجرب عمليه في القطاع الخاص ومجالات المعلومات)" (Rida chafik,2006,14-15) والذي توسع في تعريف الذكاء الاقتصادي، حيث أعتبره في سنة 2005م، بأنه يركز على حماية المعلومات الإستراتيجية لكل المتعاملين في المجال الاقتصادي. كما قامت وزارة الداخلية، في الجمهورية الفرنسية في 13- 16 سبتمبر 2005م، بتعيم جهاز الذكاء الاقتصادي على المستوى الإقليمي، وفي 16 سبتمبر، تم إرسال منشور لولاة المناطق حول الذكاء الاقتصادي المطبق، والذي يتضمن رسمياً تعليم جهاز الذكاء الاقتصادي على مستوى أقاليم فرنسا، وفي جوان 2008م، ظهر الكتاب الأبيض في فرنسا للدفاع والحماية الوطنية، الذي اقترح أهمية إنشاء مديرية مركبة للمعلومات الداخلية (Dcrl)، وأوكل له مهمة حماية الإرث المادي وغير المادي للقطاع الاقتصادي الفرنسي لكل من: (المؤسسات، المخابر، مراكز الدراسات والبحث). كما تم في سنة 2009م، في فرنسا- أيضاً- إطلاق المديرية المركزية للمعلومات الداخلية. أي: بدأ "الإطلاق العملياتي -L (Dcrl) وتقعيل(DDri) إدارة مقاطعة المعلومات" (طبياوي وبوركاب، 2012، ص4) في المؤسسة الاقتصادية الفرنسية، من أجل تزويدها بالمعلومات التقنية والعلمية والتشريعية والاقتصادية... الخ، ومن التطور المعلوماتي في

المجال الاستخباراتي، انتقل الذكاء الاقتصادي في فرنسا بمفهومه التقليدي تدريجيا إلى "مجال آخر عرف بالذكاء التسويقي، ثم تحول إلى ذكاء الأعمال، الذي يمثل أكثر دلالة وأقرب للذكاء الاقتصادي". (أبوسياف وبومعة، 2014، ص35)

كما استخدمت الأدبيات الإنجليزية في منتصف السبعينيات من القرن الماضي اصطلاح ذكاء الأعمال، والذكاء التنافسي أو الاستراتيجي، حيث يعد المصطلح الأخير جزءاً من مفهوم ذكاء الأعمال. وبالإضافة لأهم التجارب الدولية الحديثة للدول الغربية المتقدمة، كأمريكا وفرنسا وألمانيا في القراءة الأوروبية والأمريكتين، برزت في المقدمة أيضاً من قارة آسيا كل من دولتي: اليابان والصين. اللتين قامتا بتعزيز الذكاء الاقتصادي واستخدامه، وتتفيد بهما بمقاييسه، وبمختلف مستوياته الحديثة، تشعرياً وأخلاقياً وتنظيمياً، إذ أثبتت العديد من الدراسات البحثية نجاح اليابان في بناء إستراتيجية تنافسية تقاضلية قائمة على "تدخل الدولة التنموي المخطط، في قطاع الأعمال الإنتاجي، أما بالمعنى الضيق فقد نجحت في إقامة منظومة معلوماتية معرفية تجمع الحكومة والشركات في بوتقة واحدة بهدف تطور المنظومة الإنتاجية على أساس تنافسية". (Bolane OLADJO,2009,p5)

كذلك نجحت الصين في شق مسار متصل للتطور العلمي والتكنولوجي من خلال استخدامها للنظام الذكاء الاقتصادي الحديث، في مجال قطاع المعلومات وإدارة المعرفة في ظل الثورة الرقمية الهائلة، وقد بُرِزَ النجاح الصيني واضحًا وجليلًا بصفة خاصة في "بناء قاعدة للصناعات القائمة على المواد السيليكونية، وهي الأساس لصناعات التكنولوجيا العالية وفي مقدمتها الإلكترونيات والإلكترونيات الدقيقة. ومؤخرًا دخلت الصين بقوة في إطار إعادة هيكلية الاقتصاد كاقتصاد خدمي". (الحادي وآخرون، 2017، ص12)

أما بالنسبة لدول العالم الثالث بما فيها الدول العربية، فهو لا زال منحصراً إلى حد كبير في الوسط الأكاديمي والإعلامي، خصوصاً المتخصصين في علوم التسليط والدراسات الاقتصادية، بعد ما شاع مؤخرًا استخدام الذكاء الاقتصادي والابتكار، في عدد من إدارات الأعمال الكبيرة والمتوسطة، كما جاء في بعض الدراسات البحثية الحديثة والتي أكدت نتائج بحثها النظرية والتطبيقية بأن المؤسسة الاقتصادية في الوطن العربي، كان استخدامها للذكاء الاقتصادي والإستراتيجية بشكل ضعيف، ولم يكن بشكل واسع، إلا أنه ومع هذا لم يحظ بعد بالاهتمام المناسب، كاعتماده في مقررات ومناهج وزارات التربية والتعليم، كمادة أساسية تدرس في المناهج الحكومية بدءاً من مرافق التعليم الثانوي والمتوسط مثلاً. وذلك لكونه يعد من المصطلحات الحديثة نسبياً في أوساط الرأي العام العربي واستخدامه في اللغة العربية، بعد أن أخذ لفظه العام عن ترجمة عدد من اللغات الغربية كالفرنسية (Intelligence économique)، وعن مصطلح (business intelligences) في اللغة الإنجليزية. إذ أصبحت اقتصادات الدول مبنية على اقتصاد المعرفة (Knowledge economy)، وتجمع بين التناقض الذكي (Intelligence competitive)، وثقافة روح الابتكار (Innovation)، التي تساعد على "عمليات استيراد وتصدير الأفكار والمنتجات والسلع والخدمات إلى جميع الأفراد والدول، بغض النظر عن أماكن تواجدهم الجغرافي في العالم". (حمدى، 2012، ص13)، (الدليمي، ص 18)

وهذا ما دفع عدد الدول العربية لإنشاء وزارات ومراكز وإدارات عامة تختص بتقنية وتقنيات تكنولوجيا المعلومات، بقصد مواكبة الركب في مجال تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال والبحث فيها، مع البدء في تحديث نظم إدارات الأعمال فيها على المستويين العام والخاص، من خلال استخدام تطبيقات وتقنيات الذكاء الاقتصادي، التي تساعد في تفعيل دورة كافة مجالات التنمية، كما تدعم اقتصاد وأمن الدولة، بل تسمح بتسخير ونقل ونشر المعلومات الاقتصادية بصفة سريعة ودائمة؛ حتى يتسعى للحكومات والفاعلين والمعاونين الاقتصاديين من اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب، لأن تحقيق التطور المنشود في استخدام تطبيقات الذكاء الاقتصادي الفعلى، لا يتأتى إلا بتنمية دول المؤسسات الاقتصادية الكبرى، سياسات واستراتيجيات ناجحة، يتم من خلالها صياغة برامج طموحة هدفها تشجيع: (الجامعات- المراكز البحثية- مدارس ومعاهد التكوين المهني العليا- إدارات البحث العلمي والتعليم العالي)، على البحث والابتكار في تقنيات العولمة الإلكترونية (Electronic Globalization)، وتطبيقات الذكاء الاقتصادي (Economic intelligence) خاصة، بعد أن صارت المعلومات تهيمن على جميع مناحي الحياة. ويمكن تلخيص نشأة وتطورات الذكاء الاقتصادي التاريخية في الجدول التالي:

الجدول رقم (1) التطور التاريخي للذكاء الاقتصادي.

ال تاريخ	الدولة أو الكاتب	ظهور أو تطور مفهوم الذكاء الاقتصادي
1870م	بريطانيا	نشأة الذكاء العسكري – نظم الاستخبارات في مجال منظمات الأعمال ببريطانيا.
ما قبل الحرب العالمية الأولى 1918-1914م، وما بعدها	دول أوروبا الغربية	استخدم في عمليات الاستخبارات العسكرية التجسسية.
في الحرب العالمية الثانية 1939 – 1945م	دول المعسكرين: (الحلفاء-المحور)	إضافة لاستخدامه في عمليات التجسس التكنولوجي لجمع المعلومات الاستخباراتية، تم استخدام أول جهاز حاسوب.
1949م	اليابان	ظهور الذكاء الاقتصادي، وتأسيس أول وزارة للتجارة الدولية والصناعة باليابان (MITI)، تعمل به.
1950م	اليابان	جعلته أساس المعرفة، والقاعدة الأولى في معاملاتها.
1958م	اليابان	اعتمدت منظمة التجارة اليابانية getto في مجال استخداماتها وتبادلها المعلوماتي بشكل مطلق.
1958م	Luhn	أول من استخدم مصطلح ذكاء الأعمال.
مع نهاية الخمسينيات	H.p.Luhan	أول من استخدمه في الجمع بين الاستغلال والنشاط الاقتصادي في ألمانيا.
1960م	Simon	استخدم مصطلح الذكاء ليعبر عن القدرة في فهم المشاكل المطروحة، مع مرحلة الاكتشاف والإدراك في البيئة.
1963م	F.j.aguilar	أول من قدم دراسة ثنائية حول اليقظة والذكاء، وأول من تحدث هو و I.lansoff عن مفهوم الذكاء الاقتصادي في أمريكا.
1967م	Harold wiensky	يعد عالم الاجتماع الأمريكي (هاز ول ولينسكي)، أول من عرف الذكاء الاقتصادي في أمريكا، وقام بعمل إجراء تحليلات حوله.
1980م	(لو. م . أ)	قام (لو. م . أ) بتطوير مفهوم الذكاء التنافسي.
في نهاية 1980م	فرنسا	كان أول ظهور لمفهوم اليقظة في فرنسا.
1990م	فرنسا	عرفت فرنسة مفهوم الذكاء الاقتصادي.
1992م	فرنسا	التريسيخ الرسمي لنظام الذكاء الاقتصادي.
1994م	فرنسا	شهدت أول تعريف علمي للذكاء الاقتصادي.
2002م	فرنسا	اعتمدت لجنة الذكاء الاقتصادي وإستراتيجية المؤسسة، كأساس نظري وكتخصص ومارسة.
في نهاية ديسمبر 2003م	Minefi	قام بادماج مفهوم الدفاع الاقتصادي، ضمن الذكاء الاقتصادي في فرنسا، بواسطة مفهوم قانوني.
في 16 ديسمبر 2005م	فرنسا	صدر أول منشور حكومي من وزارة الداخلية، حول الذكاء الاقتصادي، وتعويذه على جهاز الذكاء الاقتصادي على مستوى الولايات والأقاليم والمناطق بفرنسا.
2008م	فرنسا	صدر الكتاب الأبيض للدفاع والحماية الوطنية. اقترح من خلاله إنشاء مديرية مركبة للمعلومات الداخلية Dcrl، وأوكل لها حماية الإرث المادي وغير المادي للقطاع الاقتصادي الفرنسي تخضع له كل مؤسسات والمختبرات...
2009م	فرنسا	أطلق العنوان في فرنسا لجهاز: مديرية المعلومات الداخلية (DCRI)، وتفعيل جهاز إدارة مقاطعات المعلومات (DDRI).
2005م	الجزائر	أول ملتقى دولي بالجزائر العاصمة، حول الذكاء الاقتصادي واليقظة.
2007م	الجزائر	تأسيس أول مدرسة للذكاء الاقتصادي.
2008م	الجزائر	إنشاء مديرية للذكاء الاقتصادي.

كما حددت مستويات الذكاء على النحو التالي:

1. الذكاء الاتصالي: وهو يتمثل في قدرة المؤسسة على اكتشاف الفرص والتهديدات المحتملة، التي تواجهها من خلال شبكة علاقاتها.
2. الذكاء الداخلي: وهو يتمثل في منح المؤسسة اليقظة الداخلية، بل يساعدها في اكتشاف نقاط القوة والضعف ويساعد في حماية الأمان المعلوماتي بها.
3. استعمال تكنولوجيا المعلومات: وهو يتمثل في تزويد المسؤولين وأصحاب القرار بالمعلومات اللازمة.

المطلب الثاني- مفهوم الذكاء الاقتصادي وتعريفاته:

[مفهوم الذكاء الاقتصادي]

يعد مصطلح الذكاء الاقتصادي من المصطلحات القديمة الجديدة، لكونه قديم من حيث ممارسة بعض تقنياته من طرف الإنسان في العهود والحضارات القديمة، كالحضارة الصينية القديمة والإغريقية والرومانية... الخ.

و الجديد من حيث الظهور كمصطلح ومفهوم يتعلق بالتسخير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية، ولقد لقي منذ منتصف القرن العشرين اهتماماً مميزاً لاسيما من طرف الدول الصناعية الكبرى منها أمريكا واليابان وبريطانيا وروسيا والصين وفرنسا وألمانيا.

كما لقي الذكاء الاقتصادي (التنافسي والاستراتيجي) في الآونة الأخيرة استخداماً ورواجاً واسعين في مختلف أدبيات العلوم، لاسيما علوم التسخير، حيث أرتبط بالإبداع والتحليل والتطبيق، وهي تمثل ثلاثة أنواع من الذكاء (التحليلي- الإبداعي- التطبيقي). ويعطي نظام الذكاء الاقتصادي أيضاً البعد الاستراتيجي، والتفاعل التكتيكي في استخدام المعلومات، ليشمل المجال الاقتصادي، والجو السياسي، والقانوني، واليقظة، والأدوار المبكرة.

ولعل التوسع في انتشاره عالمياً من خلال الأوراق العلمية والدراسات البحثية والمؤتمرات والورش (المهنية المصغرة)، المستمرة والمتواصلة في هذا الحقل، ودراسة الجانبين النظري والتطبيقي لمنادجه؛ لدليل قاطع على مكانته واهتمامه به اهتماماً واسعاً في مختلف المجالات والمستويات خصوصاً في الدول الغربية. إذ إنه لم يعد حكراً على الدولة كدولة فقط؛ وإنما تعدى ذلك ليشمل العديد من الأقاليم والمناطق والقطاعات والمنظمات والمؤسسات والمصانع والشركات: الإنذاجية والخدمية.

[تعريفات الذكاء الاقتصادي]

ظهرت للذكاء الاقتصادي تعريفات كثيرة، إلا أن بعضها يحمل في مضمونه نوعاً من التضاد، وذلك بحسب تنوّع الأيديولوجيات الاقتصادية، من اقتصاد إلى آخر، ونتيجة لاختلاف الرؤى والبيئة الاقتصادية من دولة إلى أخرى. ولبيان معنى الذكاء الاقتصادي ومعرفة أوجه الاختلاف، نعرض التعريفات التالية: هو "عملية البحث والتحليل ونشر وإثراء المعلومات القائمة على نظام المعلومات بالمؤسسة". (الدليمي، ص 18)

هو "مجموعة من الأعمال المنسقة والمرتبطة بالبحث، والمعالجة، وتوزيع ونشر المعلومات المفيدة للأguna الاقتصادية". (المرابطون منصور، 2012، ص 5-2) مع الإشارة إلى أن هذه الإجراءات تتم بطريقة قانونية، وتوفير كل ضمانات الحماية اللازمة لحفظ الإرث غير المادي للمؤسسة الاقتصادية في ظل أحسن شروط الجودة والتكلفة. ويعرفه بأنه: "مجموع النشاطات المتباينة للبحث والتحليل والتوزيع ثم الاستثمار للمعلومة النافعة للمتعاملين الاقتصاديين". (alain guillet,2005,p5)

كما اعتبرته الجمعية المهنية الأمريكية بعد أن وصفته بالذكاء التنافسي (SCIP) بأنه صيرورة "تقوم على جمع المعلومات وفق التبادلات القانونية والأخلاقية" (Jacque Frontel, p13)، مما يعني أن الذكاء الاقتصادي لا يقصد به التجسس الصناعي، كما كان يعتقد عدد من الباحثين خاصة في بداية ظهوره الأول، ثم اتضحت الفرق بينهما لاحقاً، وتبيّن أن التجسس الصناعي يتعدى الحدود الأخلاقية والقانونية، ولا ينفي بهما. إلا أن الذكاء الاصطناعي أو الصناعي (intelligence artical) هو نظام عالمي ظهر رسمياً في عام 1956م في كلية دار تموث بجامعة هانوفر الأمريكية. وهي تطبيقات برمجية تعدّ فرع من فروع علوم الحاسوب، تعنى ببرمجة أجهزة الكمبيوتر لكي يمكنها من التطور والموازنة من أجل تصميم آلات قادرة

على فهم بيئتها وتنفيذ مهامها في مستوى محدد من الذكاء. أي هو الذكاء الذي تبديه الآلات والبرامج التطبيقية بما يحاكي القدرات الذهنية البشرية وأنماط عملها، مثل القدرة على التعلم والإبداع والاستساخ، بل يعمل الذكاء الصناعي التوليدى على تحليل البيانات المعقدة والتعرف على الأنماط وتحسين الكفاءة لدى مستخدميه. وهو يمثل قدرة الحاسوب الرقمي أو الروبوت الذي يتحكم فيه الحاسوب على أداء المهام العامة المرتبطة بالكائنات الذكية.

أما الذكاء الاقتصادي فهو ذلك النشاط الذي جاء كرد ثقافي علمي على الإشكاليات التي طرحتها عولمة الاقتصاد، ومجتمع المعرفة، من أجل تعزيز سياسة السيطرة والنفوذ لمختلف الأعوان والمتعاملين الاقتصاديين في المؤسسة الاقتصادية، للتحكم في المعلومات التكتيكية الملائمة؛ بل هو فعل هجومي وداعي في نفس الوقت يعمل على إنتاج وإيجاد المعلومات المفيدة بأفضل تكلفة، وتحليلها ووضعها تحت تصرف المقررين في المؤسسة في الوقت المناسب من خلال ثلاثة أبعاد ألا وهي "حماية الثروة المعلوماتية، والاستعلام الاقتصادي من المصادر المفتوحة (البيضة)، والتأثير". (خليل وبوعبدلي، 2005، ص1) فضلاً عن إدارة المعرفة و(حماية إرثها المعرفي)، والمقارنة المرجعية. بينما عرفه Alain juillet على أنه: "هو الوصول إلى نهاية ثلاثة الأبعاد تتمثل في تنافسية النسيج الصناعي، والأمن الاقتصادي، وأمن المؤسسات، وتعزيز سياسة التأثير للبلد" Lodoovic Francois,2005,p27 (Emmanuel Pateyron على أنه: "مجموعة من الخطوات المنسقة للبحث والدراسة، والتوزيع وحماية المعلومات الدافعة للأعوان الاقتصاديين المحصلة بصفة شرعية في ظروف جيدة النوعية، الآجال، التكلفة". (خلفاوي، 2013،ص3) أي: هو "مجموعة من الخطوات والمراحل التي تمر بها المعلومة من أجل اتخاذ القرار الأمثل" Emmaanuel,1994,p11 (Philippe pateyron). وعرفه Baumard على أنه: "ليس فن للمراقبة أو الملاحظة فقط، بل هو ممارسة هجومية وداعية للمعلومات، يهدف لربط عدة ميادين من أجل استخدام المعلومات لأهداف تكتيكية إستراتيجية للمنظمة" Philippe Baumar (Baumard)2000,p8 ، أو المؤسسة الاقتصادية كما يعد أداة للربط بين سلوك المنظمة أو المؤسسة ومعارفها.

في حين عرفه Claud revel على أنه: هو التحكم في المعلومة بهدف معرفة البيئة الخارجية والتأقلم معها، فهو يسمح بالتعرف على الفرص والعوامل المحددة للنجاح، توقع التهديدات، تجنب المخاطر، للتأمين، التصرف والتأثير على المحيط الخارجي من منظور القدرة التنافسية على الصعيد الدولي" (بو خصم، ومصباح، 2010،ص 10)، وأنه "يعمل على خفض نسبة اللايدين في عملية اتخاذ وعرفه Besson B.j.pessin.c بأنه : "هو القدرة على إيجاد أجوبة على التساؤلات المطروحة من طرف المؤسسة من خلال المعلومات المخزنة من طرفها" (حمدي، ص11) وأن أساسه يتمثل في "ضمان الحماية الملائمة لكل مراحل إعداد المعلومة وحماية ممتلكات المؤسسة".(فيلاي، ص 31)، (عبد القادر، 2006 م، ص12- 16) بينما وصفه H.Lesca بأنه يمثل (تقديم العلاقة بين المؤسسة وبينيتها)، في حين أعتبره ADBS بأنه "العلاقة التي تشمل مختلف المعارف والمعلومات من أجل تطوير الديناميكية الاقتصادية". (زرزاز ومداحي، 2012 م، ص 13)

ومن خلال مجموعة التعريفات والمفاهيم المقدمة، نستطيع أن نستخلص تعريفاً للذكاء الاقتصادي بأنه عبارة عن: هو مصطلح تكنولوجي يختص بفهم الأوجه المختلفة في المنظمة، وهو يمثل مجموعة من الأنشطة الملائمة من نشاطات (البحث - التخزين- المعالجة التحليلية- النشر- الحماية)، التي تعتمد في الأساس على تقنية جمع المعلومة (الإستراتيجية)، المناسبة للدولة أو للهيئات والمنظمات المختلفة، من أجل تحليل أداء الأعمال من خلال رؤية واضحة تعتمد على صحة البيانات، ثم استخدامها (استغلالها) في اتخاذ القرارات الأفضل، لتحقيق هدف اقتصادي معين. كما يعد الذكاء الاقتصادي: أسلوب علمي وعملي وأداة كفاءة للتنبؤ، بقصد الكشف التهديدات، والفرص المناسبة؛ بل يعد مجموعة من الأفعال الهجومية والدفاعية، التي تنشأ نتيجة (الاستعلام- التحليل الإحصائي)، بالإضافة إلى التفاعل مع دعم نظم القرار، والتنسيق الأمثل والتكيف مع التغيرات التي تحصل في محيط منظمات الأعمال (الوسطى والكبرى) الحديثة.

المطلب الثالث: مراحل الذكاء الاقتصادي

تقوم إدارة نظام الذكاء الاقتصادي بتوفير كافة الموارد والإمكانات الضرورية، كما تتنوع تصنيفات مراحله العملية، وفقا لحاجة المؤسسة الاقتصادية، حيث تمر مراحل الذكاء الاقتصادي أو بما يعرف بدوره الذكاء الاقتصادي (حمدوش، ص 105-106) بمجموعة من الحلقات "التي تسمح بتحويل المعرفة إلى معرفة مفيدة لاتخاذ القرار وتنفيذها: تعريف أو تحديد الحاجات للمعلومة، ترجمتها إلى ذكاء، تخطيط عملية البحث عن المعلومة، جمع المعلومات، تحليل وبث المعلومات".

(Marcon Christian,2006,p62) ويرى العديد من المهتمين في هذا الميدان بأن مراحل الذكاء الاقتصادي عديدة متعاقبة، وغير منتهية...، وإنما تكون "مستمرة بصورة دورية من خلال التغذية العكسية والحوال المستمر بين منتجي ومحللي نظام الذكاء الاقتصادي من جهة، . والمستفيدين من جهة أخرى".(مفولي، ص 8) وتقسم مراحل الذكاء الاقتصادي حسب نموذج (Gerard Verna) الذي يسمى أيضا بنموذج الزمنين (Deux temps)، أي: إلى زمنين، وهما كالتالي:

1-زمن الحراسة (temp de surveillance):

وهو يرتبط بزمن حراسة محيط المؤسسة الاقتصادية، ومراقبة أحداثه، مع متابعة المصادر المناسبة للحصول على المعلومات في الوقت المناسب سواء أكانت المعلومة معنده مكشوفة أم غير معندة وغير مكشوفة.

2-زمن الاستغلال (Temps d'exploitation):

زمن الاستغلال، أو زمن الاستثمار وهو الأفضل استخداما في اللغة، يتعلق بالاستعمال العقلاني للمعلومات، لأن المعلومة المجردة في حد ذاتها، ليست لها معنى ولا قيمة، إلا بعد معالجتها وتحليلها وبثها للمستفيدين(المستهدفين) في الوقت المناسب. كما يتكون كل زمن من عدة عمليات فرعية.
ولإعطاء شيء من التوضيح يمكن إجمالها وتقسيمها، إلى أربع مراحل، على النحو التالي:

أولاً-مرحلة تحديد الحاجة للمعلومة:

وهي تظهر لدى متلذى القرار أو المحللين المختصين وغيرهم من المستخدمين وأصحاب المصالح، من خلال شعورهم بالحاجة إلى البحث عن المعلومات المهمة التي تحتاجها المؤسسة الاقتصادية في التنظيم، الأمر الذي يتطلب منهم شيء من المهارة والدرأة اللازمان، حتى يتمكنوا من بحثها وتحديدها تحديداً دقيقاً. كما يفضل أن تقوم المؤسسة الاقتصادية المعنية، بتكليف وتحديد مهنة (المتابع) Traqueur أو (المتيقظ) Veilleur، ليقوم بهمته كحارس للمحيط و وسيط ومتعقب للمعلومات، ويسند له مهمة "تحليل ودراسة الاحتياجات من المعلومات المهمة والمناسبة، ثم جمعها ومعالجتها وبثها أو توزيعها للمستفيدين لاتخاذ القرارات". (S.A.Boukrami,2005,p6)

ثانياً-مرحلة جمع المعلومات:

بعد تحديد الحاجة للمعلومة، يتم اختيار أشكال للبحث عن هذه المعلومة من مختلف المصادر والمراجع كاستمرار لها، إذ أنها تبدأ قبل نهاية المرحلة السابقة، وذلك حتى يتمكن المختصون من جمع المعلومة وإبداء آرائهم حولها، ثم تحديد مسارات البحث عن المعلومات الازمة والوسائل المستعملة في ذلك، من الموارد البشرية والمادية والمعنوية بالتنسيق بين اليقظات المختلفة، سواء أكانت علمية أم تكنولوجية أم اقتصادية...، وهي تكون كالتالي:

أ-المصادر الرسمية: وهي المصادر التي يشترط فيها الثقة والدقة، المتمثلة في وسائل الإعلام بأنواعها.
ب-المصادر غير الرسمية: وهي تمثل في قيام الباحث بالبحث عن المعلومة، بمجهود شخصي، ويستمر في البحث عنها ولو بالنقل، على أن يصل على تواصل مع المؤسسة الاقتصادية حتى يحصل على ذلك، أو تكون المصادر من منافسي المؤسسة الاقتصادية المعندين في حد ذاتهم، مما يحتمل إعطاؤها في بعض الأحيان معلومة مغلوطة أو تضليلية، أو تكون المصادر من كافة المتعاملين مع المؤسسة الاقتصادية: كالموردين، أو عن طريق مهام العمل والرحلات العلمية، والمعارض، والأسفار، وغيرها من الأطراف المعاملة في السوق. ومع هذا تبقى درجة أهمية ودقة المصادر غير الرسمية أقل من المصادر الرسمية، لذا يتطلب التعامل معها بحرص وتدقيق شديدين. (Ideiss yalaoui,2005,p12)

جـ-مـصـادـر مـفـتوـحة وـغـير مـحدـدة: أـن يـكـون الدـخـول إـلـيـها وـالـاطـلاـع عـلـيـها مـيسـر وـغـير مـحدـد. (رحمـانـي، صـ8)

ثـالـثـاً-مـرـحـلة مـعـالـجة الـمـعـلـومـة:

تـعد أـسـاسـاـنـ الذـكـاء الـاقـتصـادي، وـهـي تـعـتمـد أـسـاسـاـ على قـيمـةـ المـعـلـومـةـ ذاتـهاـ، وـمـدىـ اـسـتـفـادـةـ الـمـسـتـخـدـمـينـ وـالـمـسـتـعـمـلـيـنـ لـهـاـ فـيـ المؤـسـسـةـ الـاقـتصـاديـ، وـيـقـضـدـ بـمـعـالـجةـ الـمـعـلـومـةـ، "ـتـجـمـيعـ كـلـ الـمـعـطـيـاتـ الـمـتـحـصـلـةـ عـلـيـهاـ لـتـحلـيلـهاـ بـشـكـلـ مـتـجـانـسـ، وـتـعـدـ تـرـجـمـةـ الـمـعـلـومـةـ خـطـوـةـ أـسـاسـيـةـ لـإـجـراءـ الـمـعـالـجةـ، فـهـيـ تـعـطـيـ صـورـةـ غـنـيـةـ كـلـ الـمـعـلـومـاتـ الـتـيـ تـكـونـ مـخـتـلـفـ دـائـمـاـ فـيـ سـطـورـ الـوـثـائقـ". (مبـيـ وـغـفـلـ، صـ6)

رـابـعاً-مـرـحـلة بـثـ (ـشـرـ) الـمـعـلـومـة:

يـتـمـ تـثـميـنـ الـمـعـلـومـةـ بـبـيـثـهاـ دـاخـلـ الـمـؤـسـسـةـ الـاقـتصـاديـ، مـنـ أـجـلـ اـتـخـاذـ الـقـرـارـ الـمـنـاسـبـ، وـذـلـكـ حـتـىـ تـسـهـمـ فـيـ خـلـقـ "ـقـيمـةـ مـضـافـةـ مـنـهـاـ تـحـلـيلـهاـ وـتـحـوـيـلـهاـ إـلـىـ شـكـلـ مـنـاسـبـ يـسـمـحـ باـسـتـعـمالـهـاـ". فـعـمـلـيـاتـ تـحـدـيدـ وـجـمـعـ وـمـعـالـجةـ الـمـعـلـومـةـ يـكـونـ مـنـ دـوـنـ فـائـدـةـ، إـذـ لـمـ يـتـمـ بـثـ هـذـهـ الـمـعـلـومـةـ وـإـيـصالـهـاـ لـمـتـخـذـيـ الـقـرـارـ"ـ(ـفـاشـيـ وـدـيـةـ، 2015ـمـ، صـ86ـ -ـ87ـ)ـ لـأـنـ الـمـعـلـومـةـ فـيـ حـدـ ذـاتـهـاـ لـأـقـيمـ لـهـاـ كـمـعـلـومـةـ إـنـ لـمـ تـصـلـ فـيـ الـوقـتـ الـمـنـاسـبـ، وـبـالـشـكـلـ الـمـرـادـ وـالـكـيـفـيـةـ الـمـنـاسـبـةـ لـلـشـخـصـ الـمـسـتـخـدـمـ.

وـبـالـعـودـةـ إـلـىـ الـعـنـوانـ الرـئـيـسـ، يـمـكـنـ تـأـصـيلـ مـراـحـلـ الـذـكـاءـ الـاقـتصـاديـ تـارـيخـياـ عـلـىـ وـجـهـ التـقـرـيبـ عـلـىـ الـنـحـوـ الـتـالـيـ:

1. مرحلة طريقة الجمع التناصي للمعلومات خلال الفترة ما بين: (1960-1970)م.
2. مرحلة التحليل التناصي 1980م.
3. مرحلة استخدام الذكاء التناصي في اتخاذ القرارات الإستراتيجية 1990م.
4. مرحلة النظر للذكاء التناصي كفاءة محورية.

حيـثـ أـصـبـحـ الـآنـ يـرـكـزـ فـيـ اـسـتـخـدـمـ الـذـكـاءـ الـاقـتصـاديـ أـيـضاـ، عـلـىـ الـأـبعـادـ الـإـنـسـانـيـةـ وـالـسـلـوكـيـةـ. كـذـلـكـ قـامـ Prescottـ بـتـتـبعـ تـطـورـ مـفـهـومـ الـذـكـاءـ الـاقـتصـاديـ، وـصـنـفـهـ فـيـ أـرـبـعـ مـراـحـلـ كـالـتـالـيـ: المرحلة الأولى: (1960-1970)م، مرحلة (الجمع التناصي للمعلومات). المرحلة الثانية: 1980م، مرحلة (التحليل التناصي والقطاعي).

المرحلة الثالثة: 1990م، مرحلة (بروز الذكاء التناصي لاتخاذ القرارات).

المرحلة الرابعة: المرحلة الحالية، وهي مرحلة (استخدام الذكاء التناصي كفاءة محورية)، التي يركـزـ فـيـهـاـ أـيـضاـ عـلـىـ الـأـبعـادـ الـإـنـسـانـيـةـ، وـالـسـلـوكـيـةـ، وـغـيرـ الـرـسـمـيـةـ

الـخـاتـمـةـ:

نتـيـجـةـ لـتـفـاقـمـ الـأـزـمـاتـ الـاقـتصـاديـةـ الـتـقـليـدـيـةـ وـضـغـوطـهاـ الـمـتـوـالـيـةـ عـلـىـ الـبـشـرـيـةـ عـلـىـ مـدـىـ الـتـارـيخـ، مـاـ جـعـلـهاـ تـبـرـزـ حـسـاسـيـةـ كـبـيرـةـ لـأـيـ مـتـغـيرـ اـقـتصـاديـ، إـذـ اـزـدـادـ تـوـاتـرـهـاـ وـتـضـاعـفـ حـجمـهاـ مـطـلـعـ التـسـعـيـنـاتـ مـنـ الـقـرنـ الـماـضـيـ، بـعـدـ أـنـ تـحـولـتـ إـلـىـ أـزـمـاتـ اـقـتصـاديـةـ حـدـيثـةـ وـمـتـوـالـيـةـ الـواـحـدـةـ تـلـوـ الـأـخـرـىـ، مـعـ اـنـتـشـارـهـاـ السـرـيعـ بـفـعـلـ تـدـخـلـ وـسـائـلـ تـكـنـوـلـوـجـيـاـ الـمـعـلـومـاتـ وـالـاتـصالـ لـتـشـمـلـ جـمـيعـ جـوـانـبـ الـحـيـاةـ، بـمـاـ فـيـهاـ الـجـانـبـ الـاقـتصـاديـ، فـضـلـاـ عـلـىـ اـنـتـقـالـ الـاـقـتصـادـ مـنـ اـقـتصـادـ صـنـاعـيـ تـقـليـدـيـ، إـلـىـ اـقـتصـادـ جـدـيدـ مـعـولـ مـبـنيـ عـلـىـ تـكـنـوـلـوـجـيـاـ الـمـعـلـومـاتـ وـالـمـعـرـفـةـ، يـسـتـلزمـ الـإـحـاطـةـ بـكـلـ الـمـعـلـومـاتـ الـحـدـيثـةـ الـمـهـمـةـ وـالـمـنـاسـبـةـ وـالـمـتـجـدـدـةـ حـولـ: الـإـنـتـاجـ، الـخـدـمـاتـ، وـالـاسـتـثـمـارـاتـ، خـلـقـ الـفـرـصـ، الـمـخـاطـرـ، الـأـفـضـلـيـةـ الـتـنـافـسـيـةـ، فـيـ مـخـتـلـفـ أـنـحـاءـ الـعـالـمـ، وـمـنـ خـلـالـ مـاـ تـمـ عـرـضـهـ فـيـ مـتـنـ هـذـاـ الـبـحـثـ يـمـكـنـ اـسـتـخـلـاصـ الـخـاتـمـةـ الـتـالـيـةـ: بـعـدـ أـنـ تـسـارـعـتـ وـتـيـرـةـ الـتـطـورـ الـتـكـنـوـلـوـجـيـ فـيـ مـجـالـ الـاتـصالـ وـالـإـعـلـامـ وـتـعـاظـمـ دـورـ اـقـتصـادـ الـمـعـرـفـةـ، أـصـبـحـ الـذـكـاءـ الـاقـتصـاديـ فـيـ الـأـوـنـةـ الـأـخـيـرـةـ يـحـتـلـ مـكـانـةـ عـالـيـةـ الـأـهـمـيـةـ لـلـجـهـةـ الـمـسـتـخـدـمـةـ الـتـيـ تـعـمـلـ وـفـقـ نـظـامـ إـدـارـةـ أـعـمـالـ مـعـاصـرـةـ، لـمـ يـمـثـلـهـ هـذـاـ النـظـامـ الـمـعـلـومـاتـيـ الـحـدـيثـ مـنـ تـطـورـ وـحـدـاثـةـ فـيـ مـجـالـ الـإـدـارـةـ عـلـىـ الـمـسـتـوـيـنـ سـوـاءـ كـانـ عـلـىـ مـسـتـوـىـ الـدـوـلـةـ أـوـ عـلـىـ الصـعـيـدـ الـمـؤـسـسيـ، وـذـلـكـ مـنـ أـجـلـ الرـفـعـ مـنـ قـدرـاتـهـاـ الـتـنـافـسـيـةـ وـالتـأـثـيرـ عـلـىـ مـؤـشـراتـهـ بـدـءـاـ مـنـ التـكـلـفةـ وـالـجـودـةـ، إـلـىـ مـسـتـوـىـ الـكـفـاءـةـ وـالـمـهـارـةـ وـالـتـكـنـوـلـوـجـيـاـ. مـعـ الـأـخـذـ فـيـ الـاـعـتـبارـ كـلـ مـنـ الـوقـتـ، الـاسـتـجـابـةـ لـحـاجـاتـ الـعـمـلـاءـ، الـتـطـوـيرـ، الـإـبـدـاعـ. فـضـلـاـ عـلـىـ إـتـاحـةـ الـفـرـصـ الـمـنـاسـبـةـ فـيـ الـتـوـاـصـلـ مـعـ الـمـحـيـطـينـ

الداخلي والخارجي للجهة المستخدمة وزيادة التأثير فيها، لما يمثله استخدام الذكاء الاقتصادي من نظم حديثة تضم مجموعة من التقنيات المتطرفة، التي تهدف إلى جمع المعلومات الإستراتيجية، معالجتها، تحليلها، التحكم فيها أو بثها. كذلك يساعد الذكاء الاقتصادي في زيادة الدور الهجومي للجهة المستخدمة، من خلال اليقظة والتأثير، كما يعمل على تعزيز جانبها الدفاعي من خلال الحماية والأمن.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The author(s) declare that they have no conflict of interest.

قائمة المراجع

1. الدليمي، مسعود. (2008). الذكاء الاقتصادي والعمل الضغطي: الحروب الخفية. جريدة القدس العربي، العدد 6061، 27 نوفمبر.
2. الطالب، علاء فرحان وآخرون. (2009). نظم الاستخبارات التسويقية. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
3. طبوش، خيرة، وز عطوط، رجاء. (2014-2015). دور الذكاء الاقتصادي في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة: دراسة حالة مؤسسة موبيليس ولاية عين الدفي. مذكرة ماجستير، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة.
4. بوخلمخ، عبد الفتاح، ومصباح، عائشة. (2010). دور اليقظة الإستراتيجية في تنمية المنافسة للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية. جامعة الشلف، 8-9 نوفمبر.
5. الزيادات، محمد عواد. (دون تاريخ). اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة. عمان: دار الصفاء.
6. الزعبي، علي زيدان. (دون تاريخ). مجتمع المعلومات والمعرفة: ملتقى حوار الاستثمار في بنية المعلومات والمعرفة، القاهرة.
7. فيلالي، أسماء. (2013-2014). الاقتصاد في المؤسسة الجزائرية: الواقع والمحظوظات. مذكرة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان.
8. مليي، سمية أحمد، ودغفل، فاطمة. (دون تاريخ). واقع ومعوقات الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. مداخلة في الملتقى الدولي حول التحول الرقمي للمؤسسات، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
9. رحماني، سنا. (2017). دور الذكاء الاقتصادي في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية. الملتقى العلمي الدولي حول التحول الرقمي للمؤسسات، جامعة المسيلة، 12-13 نوفمبر.
10. طيباوي، أحمد، وبوركاب، نبيل. (2012). الذكاء الاقتصادي والمؤسسات الصغرى والمتوسطة بين المزايا وصعوبات التطبيق. ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول الذكاء الاقتصادي ومتطلبات التنمية، جامعة عنابة، 9-10 ماي.
11. أوسيف، عمار، وبومعزة، محمد. (2013-2014). اليقظة الإستراتيجية كعامل تغيير في المؤسسة. مذكرة ماجстير، جامعة خميس مليانة.
12. بوخلمخ، عبد الفتاح، وصالحي، محمد. (2012). الذكاء الاقتصادي: سياسة حوار بين المنظمة ومحيطها. المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر حول ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، عمان، 23-26 أبريل، ص 346.
13. قريني، فارس، وزعيري، فاتح. (دون تاريخ). دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (TLC) في تشجيع الابتكار بالجامعة. ورقة علمية مقدمة في الملتقى العلمي الدولي حول التحول الرقمي، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.
14. حميدي، محمد. (دون تاريخ). أهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين ملائمة مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، جامعة قاuchi مرباح، ورقلة.
15. المسيري، مجدي. (2012). التقاء المعرفة والابتكار ونقل التكنولوجيا في الجامعات الحديثة. جامعة الإسكندرية.
16. رملي، حمزة. (2014). دراسة استطلاعية حول واقع اليقظة الإستراتيجية في مؤسسات الأدوية بقسنطينة. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 02، ديسمبر.
17. مرابط، سليمان، وبين منصور، عبد الله. (دون تاريخ). الذكاء الاقتصادي: أي دور للدولة؟ الملتقى الدولي حول الذكاء الاقتصادي ومتطلبات التنمية.
18. خليل، عبد الرزاق، وبو عبدلي، أحلام. (2005). الذكاء الاقتصادي في خدمة منظمة الأعمال. الملتقى الدولي IEEMA ، الجزائر، 11-10 أبريل.
19. خلفاوي، شمس ضيatis. (2013). الذكاء الاقتصادي: رهان لتسخير المؤسسات الحديثة. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 10، جامعة عنابة، مارس.

-
20. سحنون، جمال الدين، وعبد القادر، فاضل. (2006). الذكاء الاقتصادي وأمن المؤسسة. مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17–18 أبريل.
 21. زرزار، العياشي، ومداحي، محمد. (2012). الذكاء الاقتصادي في تحسين ملائمة مناخ العمل وجذب الاستثمارات الخارجية. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، جامعة وهران.
 22. حمدوش، محمد. (دون تاريخ). الذكاء الاقتصادي: قيمه وإنshawه وتأصيله واستعماله. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3.
-

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of AJASHSS and/or the editor(s). AJASHSS and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.